صفات الكمال من سائر الوجوه قال الحاكم
لا يمكن ان يقطع الحكم في اصح الاسانيد
بصحابي واحد قال ابن الصلاح على ان
جماعة من ائمة الحديث خاصوا غمرة ذلك
فاضطربت اقوالهم بحسب اجتهادهم فقيل
اصح الاسانيد مالك عن نافع عن ابن
عمر وقيل غير ذلك كما قدمنا ولما فرغ
الناظم من بيان الحكم على المتن والاسناد
بانه صحيح او حسن او ضعيف اخذ في بيان
صفاتها فقال وما اضيف اي اضافة صحابي
او تابعي او من بعدهما ولو منا الا ان للنبي صلى

الله عليه وسلم قولا او فعلا او تقريرا او
صفة تصريحا او حكما هو المرفوع سواء
اتصل اسناده ام لا فدخل فيه المتصل
والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق
دون الموقوف والمقطوع هذا هو المشهور
وقال الخطيب هو ما اخبر فيه الصحابي
عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم او
فعله فعليه لا تدخل مراسيل التابعين
فمن بعدهم لكن قال الحافظ ابن حجر الظاهر
ان كلام الخطيب خرج مخرج الغالب من
ان ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم

Copyright © King Saud University